

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة العدل
القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني
وعضوية القضاة السادة
محمد طلال الحمصي، هاني قافيش، داود طيبة، محمد ارشيدات

المميز: مركز تقارب الثقافي يمثلته الدكتور عز الدين ماجد حلمي أبو ربيله.
وكيلاه المحامي معين الشناق.

المميز ضدها: شيماء محمد سليم مطاوع.
وكيلها المحامي رائد الزعبي.

بتاريخ ٢٠١٦/١١/٧ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
استئناف إربد (في الدعوى رقم ٢٠١٦/٨١٧١ تاريخ ٢٠١٦/١٠/٩) المتضمن: رد
الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف (الصادر عن محكمة بداية حقوق إربد في
الدعوى رقم ٢٠١٢/١٤٤٢ تاريخ ٢٠١٦/١/١١) القاضي: (برد دعوى المدعي مع
تضمينه الرسوم والمصاريف ومبلغ ٥٠٠ دينار أتعاب محاماة لصالح المدعي عليها)
وتضمنين الجهة المستأنفة الرسوم والمصاريف التي تكبدتها المستأنف عليها في مرحلة
الاستئناف ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

(١) أخطأت محكمتنا الموضوع بتطبيق القانون على هذه الدعوى من حيث امتلاك
المدعي أسرار تجارية بخصوص الشبكة العقلية والخريطة العقلية والتي تختلف عن

الخرائط الذهنية حيث إن الخريطة العقلية التي تعود للمدعي تتمتع بخصوصية وينطبق عليها نص المادة (٤) من قانون المنافسة غير المشروعة والأسرار التجارية.

(٢) أخطأت محكمة الموضوع بعدم الأخذ بالبينة المقدمة من المدعي سواء البينة الخطية أو البينة الشخصية والذي أثبت من خلالها سرية هذه المعلومات.

(٣) أخطأت محكمة الموضوع بعدم الأخذ بعين الاعتبار بعلم المدعي عليها بأهمية المعلومات وسريتها سيما وأنها أقرت بذلك من خلال التعهد الموقع من قبلها لصالح المدعي.

(٤) أخطأت محكمة الموضوع بعدم أخذهما بالفارق بين الخرائط المنتشرة والخصوصية التي تتمتع بها الشبكات العقلية والخرائط العقلية التي تعود ملكيتها للمدعي.

(٥) أخطأت محكمة الموضوع بعدم الأخذ بإقرار المدعي عليها بتدريس الشبكات العقلية والخرائط العقلية وهي الطريقة ذاتها التي تدرس في مركز تقارب والتي أثبتتها المدعي من خلال الاتصال الهاتفي الذي جرى بين الشاهدتين نانسي ورهام مع المدعي عليها.

(٦) أخطأت محكمة الموضوع بعدم تطبيق القانون حول واقعة المدعي عليها للشبكات العقلية والخرائط العقلية لدى المدعي سيما وأن التحاق المدعي عليها بدورة لدى مركز سمارت جاءت بفترة لاحقة لتعلم الشبكات العقلية والخرائط العقلية لدى المدعي.

(٧) أخطأت محكمة الموضوع بالاعتماد على العموميات التي أشار إليها توني بوزان ولم تأخذ بعين الاعتبار الطريقة والأفكار التي توصل إليها المدعي خلال الشبكات العقلية والخرائط العقلية سيما وأن تقرير الخبرة جاء ليؤكد دعوى المدعي.

٨) أخطأت محكمتنا الموضوع بتعليقهما لقرارهما وعدم أخذهما بما ورد في تقرير الخبرة.

لهذه الأسباب طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٩ أقام المدعي مركز تقارب الثقافي يمثله مالكة الدكتور عز الدين ماجد حلمي أبو اربيله الدعوى البدائية الحقوقية رقم ٢٠١٢/١٤٤٢ لدى محكمة بداية حقوق إربد بمواجهة المدعى عليها شيماء محمد سليم مطاحن للمطالبة بالتعويض عن بدل إساءة استعمال أسرار تجارية.

مؤسساً دعواه على ما يلي:

١- المدعي يملك مركز تقارب الثقافي المسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة تحت الرقم ٢٥١٥٠٧.

٢- المدعي يملك أسراراً تجارية بخصوص الشبكة العقلية والخريطة العقلية والتي تعد من نتاجه.

٣- عملت المدعى عليها لدى المدعي بتاريخ ٢٤/٣/٢٠١١ في رسم الشبكة والخريطة العقلية.

٤- وقعت المدعى عليها على تعهد خطي بأن لا تقوم بإعطاء دروس بكل أشكالها وذلك بتطبيق فكرة التدريس بنفس الأسلوب المتبع في مركز تقارب الثقافي (الشبكة والخريطة العقلية) حتى بعد إنهاء العمل في المركز من خلال مدارس أو

مابعد

-٤-

مراكز أو منزل أو حتى المحاولة بإنشاء مركز يعمل بنفس الفكرة أو المساعدة على الإنشاء مع أي شخص آخر.

٥- التزمت المدعى عليها من خلال التوقيع التعهد الشخصي بأن تحافظ على سرية الشؤون التعليمية بما يتعلق في الورقة التي يتم التدريس عليها (الشبكة والخريطة العقلية) وعدم التعامل فيها من حيث نسخها أو نشرها أو تسريبها أو بيعها أو تقليدها في أي حال من الأحوال.

٦- قامت المدعى عليها بترك العمل لدى المدعي.

٧- قامت المدعى عليها بإنشاء مركز نقش الثقافي و/أو العمل لديه وتدريب نفس الشبكة والخريطة العقلية والتي تعتبر سر من أسرار المدعي.

٨- خالفت المدعى عليها أحكام قانون العمل وأحكام قانون المنافسة غير المشروعة والأسرار التجارية وخصوصاً المواد (٤ و٥ و٦ و٧).

٩- تم نشر إعلانات في الصحف من قبل مركز نقش الذي تعمل فيه المدعى عليها يتضمن الإعلان استعمال الأسرار التجارية ذاتها العائدة للمدعي.

١٠- خالفت المدعى عليها قانون العمل وقانون المنافسة غير المشروعة والأسرار التجارية رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٠ وما تزال.

١١- لحق بالمدعي أضرار مادية ومعنوية كبيرة نتيجة استعمال المدعى عليها للسر التجاري العائد للمدعي.

ويطلب بالنتيجة إلزام المدعى عليها بدفع التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بالمدعي حسبما يقدره أهل الخبرة مع الرسوم والمصاريف والأتعاب والفائدة القانونية.

بتاريخ ٢٠١٦/١/١١ وبننتيجة المحاكمة قررت محكمة الدرجة الأولى رد دعوى المدعي مع تضمينه الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة لصالح المدعي عليها.

لم يرتض المدعي بهذا القرار فطعن فيه استئنافاً وتقدمت المدعي عليها بلائحة جوابيه.

وبتاريخ ٢٠١٦/١٠/٩ أصدرت قرارها رقم ٢٠١٦/٨١٧١ قضت فيه رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ ٢٥٠ ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة.

لم يقبل المدعي بهذا القرار فطعن عليه لدى محكمة التمييز.

وعن أسباب التمييز مجتمعة والتي تنصب على تخطئة محكمة الاستئناف ومن قبلها محكمة الدرجة الأولى من حيث تطبيق القانون على وقائع الدعوى من حيث امتلاك المدعي أسرار تجارية بخصوص الشبكة العقلية والخريطة العقلية والتي تتميز بها وتختلف عن الخرائط الذهنية حيث إن الشبكات العقلية والخريطة العقلية التي تعود للمدعي تتمتع بخصوصية المميز عن سواها وينطبق عليها نص المادة ٤٧ من قانون المنافسة غير المشروعة والأسرار التجارية وعدم أخذها بالبينة المقدمة من المدعي ويعلم المدعي عليها بأهمية المعلومات وسريتها وعدم أخذها بإقرار المدعي عليها بتدريس الشبكة العقلية واعتمادها على العموميات التي أشار إليها توني بوزان.

في ذلك نجد من استقراء النصوص القانونية فقد نصت المادة الثانية من قانون المنافسة غير المشروعة والأسرار التجارية رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٠.

١- يعتبر عملاً من أعمال المنافسة غير المشروعة كل منافسة تتعارض مع الممارسات الشريفة في الشؤون الصناعية أو التجارية وعلى وجه الخصوص ما يلي:

أ- الأعمال التي بحكم طبيعتها تسبب لبساً مع منشأة أحد المنافسين أو منتجاته أو نشاطه الصناعي أو التجاري.

ب- الادعاءات المغايرة للحقيقة في مزاوله التجارة والتي قد تسبب نزع الثقة عن منشأة أحد المنافسين أو منتجاته أو نشاطه الزراعي أو التجاري.

ج- البيانات أو الادعاءات التي قد يسبب استعمالها في التجارة تضليل الجمهور فيما يتعلق بطبيعة المنتجات أو طريقة تصنيعها أو خصائصها أو كمياتها أو صلاحيتها للاستعمال.

د- أي ممارسة قد تنال من شهرة المنتج أو تحدث لبساً فيما يتعلق بمظهره الخارجي أو طريقة عرضه أو قد تضلل الجمهور عند الإعلان عن سعر المنتج أو طريقة احتسابه.

٢- إذا كانت المنافسة غير المشروعة متعلقة بعلاقة تجارية مستعملة في المملكة سواء أكانت مسجلة أم غير مسجلة.

كما نصت المادة (٤) من القانون ذاته على ما يلي:

أ- لمقاصد هذا القانون تعتبر أي معلومات سراً تجارياً إذا اتسمت بما يلي:

١. أنها سرية لكونها غير معروفة عادة في صورتها النهائية أو في مكوناتها الدقيقة أو أنه ليس من السهل الحصول عليها في وسط المتعاملين عادة بهذا النوع من المعلومات.

٢. وأنها ذات قيمة تجارية نظراً لكونها سرية.

٣. وأن صاحب الحق أخضعها لتدابير معقولة للمحافظة على سريتها في ظل ظروفها الراهنة.

ب- لا تنطبق أحكام هذا القانون على الأسرار التجارية التي تتعارض مع النظام العام أو الآداب العامة.

كما نصت المادة ٨١٨ من القانون المدني على:

١- إذا كان العامل يقوم بعمل يسمح له بالاطلاع على أسرار العمل ومعرفة عملاء المنشأة جاز للطرفين أن يتفقا على ألا يجوز للعامل أن ينافس صاحب العمل أو يشترك في عمل ينافسه بعد انتهاء العقد.

٢- على أن الاتفاق لا يكون مقبولاً إلا إذا كان مقيداً بالزمان والمكان ونوع العمل بالفدر الضروري لحماية المصالح المشروعة لصاحب العمل.

وحيث يتبين من خلال البينة الشخصية المقدمة من الطرفين في هذه الدعوى أنه لم يثبت من خلالها أن المدعى عليها قامت بتدريس الخرائط ذاتها الشبكات العقلية التي تدرس في مركز تقارب في مركز نقش وأن الخرائط والشبكات العقلية هي اختراع العالم توني بوزان.

وحيث إن موضوع المناقشة موضوع هذه الدعوى يتعلق بقيام المدعى عليها بالتدريس بطريقة الشبكات الذهنية والخريطة العقلية في مركز نقش.

وحيث إن الثابت من أوراق الدعوى أن التدريس بطريقة الشبكات والخرائط الذهنية لا يعتبر من قبيل الأسرار والابتكارات الخاصة بالمدعي كونها معروفة عالمياً

وموجودة على مواقع الانترنت والمواقع الإلكترونية ويستطيع أي شخص العثور على نظام التدريس بواسطة الخرائط العقلية وأن التدريس بطريقة الخرائط العقلية والشبكات العقلية منتشرة وموجودة في الأردن وفي مراكز تختص بتدريس الناس على كيفية التدريس بطريقة الخرائط الذهنية.

وحيث لم يثبت منافسة المدعى عليها للجهة المدعية كون التدريس بطريقة الشبكات العقلية والخرائط الذهنية ليست سراً والتدريس بهذه الطريقة ليس من الأسرار والابتكار الخاص بالمدعي وبالتالي فإن شروط المنافسة غير المشروعة والأسرار التجارية غير متوفرة وتكون دعوى المدعي مستوجبة الرد.

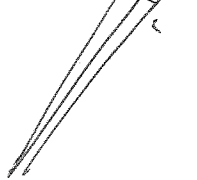
وحيث خلصت محكمة الاستئناف للنتيجة ذاتها فيكون قرارها في محله مما يتعين رد هذه الأسباب.

لهذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٢ جمادى الأولى سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/٢/٩ م.

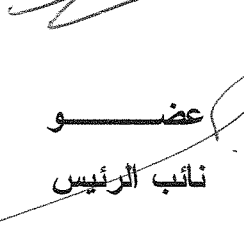
برئاسة القاضي

نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس

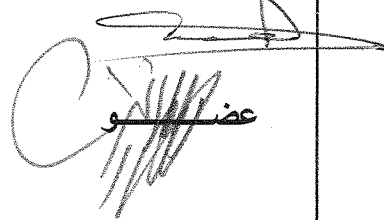


عضو

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس



رئيس الديوان

دقق/ع م

